اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

التعرفة الكمركية والمنتج المحلي

لعل من أهم الأسباب الموجبة لقانون التعرفة الكمركية هو دعم المنتجات المحلية، وإمكانية منافستها للسلع و البضائع المستوردة، لكن السؤال الذي يقفز هنا في ظل هذه الجدلية، أين نحن من المنتجات المحلية المنحسرة الغائبة شبه المتلاشية .

فيصبح من اللافت للنظر ان أهم سبب يرمي اليه قانون التعرفة الكمركية لم يتحرك على أرض الواقع، حيث تعاني الصناعات المحلية شبه اندثار وتهالك لبناها التحتية، وانقطاعها عن التكنولوجيا الحديثة، وبعدها عن التطور الهائل الذي أصاب الصناعات في مختلف قطاعاتها، ما يعني ان السلع والبضائع ذات الصبغة المحلية متراجعة جداً في ظل حالة الاغراق السلعي التي تشهدها الاسواق المحلية، وانعدام المنافسة مع المنتج المحلي .

ومع بدء العد التنازلي لتطبيق قانون التعرفة الكمركية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠، فإنه يتجه لمخاضات صعبة قد تلقي بظلالها على مسارات التطبيق بسبب ضعف القاعدة الانتاجية من جهة واستغلال فئات غير قليلة من المستوردين ولاسيما صغار المستوردين لمسار التطبيق والعمل على رفع الاسعار، لاسيما المستهلك العراقي يمتلك تجربة مع امثال هؤلاء المتربصين بالانعطافات التي قد تحصل في تعاملات الاسواق لاستغلالها بتحقيق هامش ربح عال وسريع، خاصة إذا ما عرفنا ان هؤلاء بنوا شخصيتهم التجارية على حساب هكذا ظروف من دون وازع مهني واع لحركية الاسواق والاسعار .

والامر الاخر الذي لابد من الاشارة اليه هو ضرورة اقدام الحكومة على الاتيان بآلية جديدة ومناسبة ومتسقة مع ظروف الاسواق لضبط منظومة الاسعار، لكن ليس على طريقة الامن الاقتصادي في الانظمة السابقة، حيث نرى من الضروري ان يصار الى اتباع سياسة سعرية تتصدى للمحاولات الساعية الى رفع الاسعار تحت ذرائع التعرفة الكمركية، كما لابد من التنويه الى الدور الذي يفترض ان تضطلع به غرف التجارة في بغداد والمحافظات ومعهم اتحاد الغرف التجارية في حث منتسبيهم من التجار لعدم التعامل مع قانون التعرفة الكمركية كسيف مسلط على المستهلك وعدم السعي لتحقيق هامش ربح عال تحت حجة هذا القانون .

وعود على بدء، فإن موجبات تطبيق هذا القانون قد تكون ضعيفة الى حد ما، إلا ان الضرورة الاقتصادية والتجارية تستدعي وجود مثل هذا القانون الداعم والساند للمنتجات المحلية، حيث تتحرك هاتان الجدليتان مع مسارات تطبيق القانون بعد ان جرى تأجيله لاكثر من مرة تحت ظروف شتى، ولكن عزم الحكومة الحالي على تطبيقه يتطلب اجراءات ساندة تبدد هواجس المستهلكين وتخلق انعكاسات ايجابية على مستوى حركة السوق المحلية .

فيما تعكف لجنة نيابية على التحقق من عقودها

التجارة تنفي بلوغ تخصيصات البطاقة التموينية (٦) تريليونات دينار

□ بغداد /متابعة المدى

البطاقة التموينية بين زيادة التخصيصات وشحة المفردات

نفت وزارة التجارة أن تكون تخصيصات البطاقة التموينية ضمن موازنة عام ٢٠١٢ في حدود ٦ تريليونات دينار، فيما تعكف لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية على التحقق من تقارير تسلمتها من ديوان الرقابة المالية تتعلق بعقود وزارة التجارة مبينا أن لجنته تريد تأشير بعض الخروقات ومعالجتها.

وقال بيان للوزارة: إن الوزارة أجرت العديد من اللقاءات مع لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية لغرض تحديد المبلغ المطلوب لمفردات البطاقة التموينية والذي تمخض عنها تحديد مبلغ ٦ تريليونات و٦٤٤ مليارا و٨٢٨ مليون ألف دينار لغرض تأمين مفردات البطاقة التموينية وبنوعيات عالية الجودة.

وأضاف: أن الذي حصل بعد إصدار قانون الموازنة رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٢ انه خصص مبلغ ٤ تريليونات دينار لتأمين مفردات البطاقة التموينية ومبلغ تريليون و ٣٦٠ مليار دينار لدعم محصولي الحنطة والشلب للعام نفسه ليصبح المبلغ المرصود لوزارة التجارة ٥ تريليونات و ٣٦٠ مليار دينار وهذا ما صدر في جريدة الوقائع العراقية والتي تغطي كلفة مفردات الحصة التموينية لمدة تسعة أشهر.

وأوضح أن كميات مفردات البطاقة التموينية الواجب توفرها سنوياً تتوزع بواقع أربعة ملايين و ٤٠٠ ألف طن من الحنطة ونحو مليون طن رز و ٨٠٠ الف طن من السكر و ٥٠٠ ألف طن من مادة حليب الأطفال و ٦٠٠ ألف طن من مادة زيت الطعام .

في غضون ذلك تعكف لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية التحقق من تقارير تسلمتها من ديوان الرقابة المالية تتعلق بعقود وزارة التجارة مبينا أن لجنته تريد تأشير بعض الخروقات ومعالجتها.

وقال رئيس اللجنة احمد العلواني بحسب(آكانيوز) إن لجنته تسلمت تقارير من ديوان الرقابة المالية تتعلق بوزارة التجارة وقد تم تكليف مستشاري اللجنة والمشاور القانوني بدراسة تلك التقارير".

وبين أن "وزير التجارة متعاون الى حد كبير مع اللجنة النيابية وجميع الكتب التي وجهت الى الوزارة من قبل اللجنة تم الاجابة عليها".

ويعود نظام توزيع مفردات المواد الغذائية بحسب البطاقة التموينية على المواطنين العراقيين الى العام ١٩٩٠، بعد صدور القرار رقم ٦٦١ في ٦ آب من قبل مجلس الامن الدولي، الذي قضى بفرض عقوبات اقتصادية على العراق إثر غزوه للكويت.

وكانت لجنة تحقيقية يرأسها احمد العلواني قد بدأت التحقيق بملفات الفساد في عقود وزارة التجارة أبرزها عقد زيت الطعام الفاسد بقيمة تجاوزت ٥٠ مليون دولار أميركي ووجهت اصابع الاتهام الى وزير التجارة وكالة صفاء الدين الصافي. وعلى خلفية الاتهامات قرر قاض في محافظة البصرة اصدار مذكرة إلقاء القبض بحق وزير التجارة الأسبق عبد الفلاح السوداني، ووزير التجارة بالوكالة صفاء الدين الصافي، لكن الأوامر القضائية نقضت لاحقا من قبل رئاسة محكمة جنايات البصرة، وهو ما أثار حفيظة لجنة النزاهة النيابية التي وصفت قرار النقض بالمسيس.

وكانت شحنة الزيوت الفاسدة التي تبلغ ألفي طن قد دخلت إلى ميناء أم قصر في نهاية شهر آذار من عام ٢٠٠٩ وبقيت في المخازن إلى يومنا هذا دون أن يتم إتلافها أو إعادتها إلى مستوردها أو توزع على المواطنين فور وصولها.

الكهرباء: طلب الذروة اليومي بلغ 9500 ميغاواط

□ بغداد / المدى

بينت وزارة الكهرباء ان الموقف اليومي للتوليد والطلب في حمل الذروة ومعدل الإنتاج بالميغا واط، مشيرة إلى أن الطلب خلال الذروة بلغ ٩٥٠٠ ميغا واط، مقابل معدل إنتاج ٥٨٠٨ ميغا واط، فيما أكدت أن معدل عدد ساعات التجهيز للمحافظات ١٢ ساعة والعاصمة بغداد ١٣ ساعة.

وقالت الوزارة في بيان صحفي حمل الذروة للوزارة كان ٦٠٠٠ ميغا واط وطلب الذروة ٩٥٠٠ ميغا واط ومعدل الإنتاج ٥٨٠٨ ميغا واط ومعدل الطلب ٩٠٠٠ ميغا واط، فيما كانت القدرات المفقودة ٣٠٦٥ ميغا واط، مبينة أن النسبة المئوية لمعدل الإنتاج ومعدل الطلب بلغ ٦٤,٥٪.

واضافت الوزارة أن معدل الإنتاج الكلي للوزارة بالميغا واط توزع بين إنتاج الوزارة البالغ ٤٦٢٥ ميغا واط وقدرات الخطوط المستوردة البالغة ٩٣٠ ميغا واط وإنتاج البارجات البالغ ٢٥٣ ميغا واط"، مشيرة إلى أن "معدل عدد ساعات التجهيز للمحافظات ١٢ ساعة والعاصمة بغداد ١٣ ساعة".

وكان نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني اعلن في (٢٥ آذار ٢٠١١) أن العراق سيصدر الطاقة الكهربائية لدول الجوار خلال العام المقبل٢٠١٣، مبينا أن إنتاج الطاقة الكهربائية المجهزة للمواطنين خلال الصيف المقبل ستصل إلى ٩٠٠٠ ميغاواط، وستصل خلال العام المقبل إلى ٢٠ الف ميغا واط.

وسبق أن اكدت وزارة الكهرباء، مطلع شباط ٢٠١٢، أن أزمة الكهرباء ستحل بشكل كبير خلال العامين المقبلين، فيما اشارت الى أن واقع الطاقة سيشهد تحسناً ملموساً الصيف المقبل، لافتة إلى إنجاز الربط النهائي لخط (قائم.تيم ٤٠٠ كي في) الذي تم بموجبه ربط منظومة الكهرباء الوطنية العراقية بمنظومة الكهرباء السورية، تمهيداً لاستيراد الطاقة عبر الربط الثماني.

ويستورد العراق حاليا الطاقة الكهربائية من إيران بواقع ١٠٠٠ ميغاواط عبر ثلاث خطوط هي خط كرمنشاه – ديالى وخط سربيل زهاب – خانقين وخط عبدان – البصرة، وخط كرخة – عمارة وتغذى هذه المحافظات عبر خطوط كهرباء الضغط العالي، فضلا عن ١٠٠ ميغاواط من تركيا .

خطة لدعم المنتج المحلي في كردستان

□ أربيل / متابعة المدى

أعلن المستشار الاقتصادي لوزارتي تجارة و صناعة كردستان فتحي محمد عن إعداد خطة لتشجيع الفلاحين ودعمهم لزيادة المنتج المحلي و الوصول الى الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية.

وقال محمد (للوكالة الاخبارية للانباء) اليوم الثلاثاء: إن وزارة زراعة الإقليم تتابع انجاز المراحل الأخيرة من سايلو أربيل الذي يتسع لـ ٦٠ الف طن وكذلك البدء بتنفيذ سايلو السليمانية بسعة ٨٠ الف طن، وتعد هذه المشاريع ضمن مشروع الأمن الغذائي للإقليم الذي يتضمن استقبال وخزن المواد الغذائية ضمن الحصة التموينية وكذلك خزن المحاصيل الزراعية الموسمية.

وأوضح: أن الخطة الاستراتيجية للسنوات المقبلة بان يكون هناك تعاون كبير بين وزارتنا ووزارة الزراعة الهدف منه تشجيع الفلاحين ودعمهم لزيادة المنتج المحلي ومحاولة الوزارتين الوصول الى الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية.وأشار إلى: أن سياسة الوزارة وحكومة الإقليم تهدف للنهوض بالواقع الزراعي و جعل الإقليم يستغني عن جزء كبير من الاستيراد.

تأكيدات بإقدام إيران و سوريا على شراء الدولار

□ ترجمة / المدى
□ عن / افكار عن العراق

هبطت مؤخرا قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الاميركي، بسبب عملية تبديل الدينار الضخمة بالدولار خلال الاشهر القليلة الماضية مما تسبب في هبوط قيمته. السبب في ذلك ليس سلسلة الاحداث الطبيعية، و انما المزورون و غسيل الاموال و عمليات الاحتيال التي يرتبط بعضها بحكومات سوريا و ايران .

ذكرت التقارير ان عمليات تبادل ضخمة تجري في العراق منذ بداية العام . في نيسان ٢٠١٢، حذرت اللجنة الاقتصادية البرلمانية من ان دولا اجنبية تضخ دينارا مزورا الى العراق. و قال المركز العالمي لدراسات التطوير في انكلترا ان عصابات عاملة في العراق تقوم باستبدال دنانير مزورة مقابل الدولار. في شباط انتشرت رواية مفادها ان تجار العملة في العراق لم يعودوا يستلمون فئة العشرة الاف دينار بعد ترويج اشاعة عن كونها مزورة. مصدر حكومي أخبر صحيفة أي كي نيوز الكردية بان ايران قد اغرقت السوق بسبعة مليارات دينار مزورة من فئة العشرة الاف . كما روجت قصص عن غاسلي الاموال الذين يقومون بشراء الدولار، و عمليات احتيال ضخمة في السليمانية، حيث عقد عشرات من تجار العملة في السليمانية شراكة مع رجال اعمال امثالهم في ايران، فقام الايرانيون بالاحتيال على الكرد بما قيمته ٥٠٠ مليون دولار تستقر الان في المصارف الايرانية. منذ بداية عام ٢٠١٢ تزايد عدد هذه التقارير في العراق رغم ان بعضها من وحي الاشاعات الا انها تسبب قلقا للمصارف . ان السبب في ارتباط ايران و سوريا باغلب هذه التقارير هو العقوبات التي يفرضها المجتمع الدولي على هذين البلدين . فالريال الايراني، مثلا، قد انهار نتيجة لذلك و ان كلا البلدين يسعيان للحصول على العملة الاجنبية . و مع تجريدهما من وسائل الحصول على هذه الاموال فقد لجأ البلدان الى وسائل غير قانونية للحصول عليها عن طريق الالتفات للعراق . نتيجة لذلك ارتفع حجم التعامل بالدولار في العراق. يقول محافظ البنك المركزي العراقي بان هناك زيادة بنسبة ٤٠ – ٥٠ ٪ في الطلب على الدولار منذ بداية العام الحالي. في عام ٢٠١١، كان حجم التعامل يعادل ١٦٠ مليون دولار يوميا، ثم ارتفع الى ٤٠٠ – ٤٥٠ مليون دولار في اليوم الواحد في شهر آذار ٢٠١٢، مما تسبب في تدهور قيمة الدينار العراقي. في العام الماضي كان الدولار يعادل ١١٢٠ دينارا عراقيا . في نيسان ٢٠١٢ بلغت قيمة شراء الدولار ١٢٥٠ دينارا . كان لهذا تأثيران رئيسيان، الاول ان هناك مخاوف من استنزاف احتياطي العراق من العملة الصعبة اذا ما استمرت هذه المعدلات . حاول البنك المركزي العراقي تهدئة الامور من خلال اعلان امتلاكه ٦٢ مليار دولار كمدخرات مما اعتبره المسؤولون اكثر من كاف للنجاة من موجة التعامل بالدولار الحالية، مع دخول مليارات الدولارات الى البلاد من صادرات النفط . التأثير الثاني هو القلق من التضخم الذي قد يصيب البلاد. يقال ان الاسعار كانت متقلبة اصلا بسبب هبوط قيمة الدولار . و مع ان الحكومة تبدو قادرة على التعامل مع طلب الدولار، فان عامة الناس يخافون من العواقب المفاجئة .

الزيادة الكبيرة في العملة الاميركية المتدفقة الى خارج البلاد اضطرت البنك المركزي العراقي الى التدخل، حيث حاول تحديد كمية الدينار المتداول و وضع قواعد جديدة لمطالبة مشتري الدولار بكشف كامل في محاولة لإحباط العصابات و الدخلاء و شركات الواجهة . المشكلة هي عدم وجود ضمان للعمل بهذه القواعد . و اذا ما استمرت المشاكل فربما سيتخذ البنك المركزي تدابير أشد مثل تحديد

عدد الدولارات التي يعرضها يوميا . مازال غير واضح من الذي يقف وراء شراء الدولار في العراق، الا ان النسبة تزداد شهرا بعد شهر. تجار العملة العراقيون و عامة الناس يشعرون بتأثيرات ذلك . من المحتمل ان تكون هناك مجموعات قانونية و غير قانونية مشتركة في هذا، بعضها مرتبط بايران و سوريا، حيث بدأت العقوبات الدولية بالتأثير على اقتصادهما، و من جانب آخر يوفر لهما العراق وسيلة سهلة للخروج من مشاكلهما من خلال عرض كميات ضخمة من الدولارات في كل يوم مما يساعد الدولتين على شراء البضائع التي لم يستطع البلدان شراءها لولا العراق بسبب افتقادهما للايرادات الاعتيادية مع الحصار الذي يواجهانه . من المحتمل ان تكون الحكومة العراقية مشتركة في القضية، لكن المشكلة تكمن في ضعف حكم القانون و ربما تمنع المؤسسات الحكومية تطبيق اي نهج يتم اتخاذه، مما يعني ان العراق سيستمر في كونه منفذا مهما لجارتيه من اجل التخلص من الوضع الذي تعانيان منه .

مصدر: إحباط محاولة سرقة 7 تريليونات من خزينة الدولة

□ بغداد / المدى

كشفت وزارة المالية عن إحباطها عملية سرقة أكثر من ٧ تريليونات دينار من خزينة الدولة من خلال تزوير كتب رسمية مؤكدة على أن شخصاً زور تلك الكتب خارج الوزارة، والأجهزة الأمنية تلاحقه حالياً. وقال بيان صادر عن وزارة المالية ان دائرة المحاسبة في الوزارة احبطت عملية تزوير كبيرة كانت تهدف الى سرقة اكثر من ٧ تريليونات دينار من خزينة الدولة من خلال تزوير كتب رسمية وتواقيع مزورة لمسؤولين مهمين في وزارة المالية والامانة العامة لمجلس الوزراء.واضاف البيان أن عملية كشف التزوير هذه تمّت من خلال مجموعة من الاجراءات والضوابط الصارمة التي تتخذها وزارة المالية في ترويج معاملات التمويل".

وتابع البيان ان دائرة المحاسبة في الوزارة لا تروج معاملات التمويل لحساب الاشخاص ولا تسلم اي كتاب تمويل لاي شخص مهما كانت طبيعة عمله او صفته وهذا وفر حصانة فائقة الدقة لعملية انسيابية التمويل بين وحدات الانفاق في الدولة".

وأكد البيان على أن الخزينة العامة للدولة لم تتضرر من هذه العملية باي مبلغ، حيث تم كشف عملية التزوير مبكرا".

وبين أن الكتب المزورة والتواقيع المزيفة تم اصطناعها خارج الوزارة من خلال احد الاشخاص والذي تتم ملاحقته الان قانونيا وبالتنسيق مع الاجهزة الامنية المعنية".وتؤكد احصائيات غير رسمية وتقارير صحفية على أن الفساد المالي والاداري قد تسبب بهدر ملايين الدولارات من المال العام، وأن هذه الاموال يتمّ غسيلها عبر شراء العقارات وفتح شركات ومؤسسات وهمية خارج البلاد وداخله.